عصام شلهوب

آليات المصرف المركزي لشرعنة تنظيم "شحذ" الودائع فحيلي: مشاريع فتنة بين المصارف والمودعين

الا يحق للمواطن اللبناني التقدم بطعن في تعاميم مصرف لبنان غير القانونية امام مجلس شورى الدولة، التي وضعت فقط لشرعنة تنظيم شحذ الودائع؟ الا يحق للمواطن التقدم بطعن في عملية تحديد سعر صرف الدولار؟ هل يتخيل اي صاحب مصرف نفسه مودعا ويشعر باحساس القهر لدى منعه من الوصول الى امواله؟

وضعت المصارف مع مصرف لبنان خارطة الطريق الجديدة لرد الودائع بموجب التعميم 166، بحيث سيضطر المودع الى كتابة وصيته من الان، لأن المبالغ التي سيستردها ستطول لسنوات، ولأن ما يملكه في مصرف آخر لن يتمكن من استعادته الا بعد تفريغ الحساب الاول، ولو ان هذا التعميم سينتهي مفعوله في منتصف هذه السنة، ولكن لا ضمانة تطمئن من عدم اختراع الية جديدة تحرم مجددا استعادة هذه الاموال.

وصف خبير المخاطر المصرفية الدكتور محمد فحيلي في حديث الى "الامن العام" تعديل الدولار المصرفي بانه "ليس التعبير الصحيح اقتصاديا، لكن يمكن القول ان السلطة النقدية تتجه الى الكف عن التدخل في سوق القطع وترك قوى العرض والطلب تحديد سعر صرف الدولار، بمعنى انها تهيىء البيئة الاقتصادية لتحرير هذا السعر في شكل كامل".

■ ماذا يعني تعديل الدولار المصرفي؟

□ هناك ما يعرف بالعملة الاجنبية مثل الدولار والاسترليني واليورو وغيرها من العملات، ويكون التداول بهذه العملة ضمن اطر اقتصادية. ويأتي تحديد سعر الصرف نتيجة العرض والطلب، وما حدث في لبنان بسبب الازمة دفعنا الى واقع اقتصادي سمي بالدولار المصرفي والجمركي والضريبة على القيمة المضافة. تعديل الدولار المصرفي ليس التعبير الصحيح اقتصاديا، لكن يمكن القول ان السلطة النقدية تتجه الى الكف عن التدخل في سوق القطع وترك قوى العرض والطلب تحديد سعر صرف الدولار، بمعنى انها تهيىء البيئة الاقتصادية لتحرير هذا السعر في شكل كامل. اذ لن يفكر المواطن بسعر الصرف المتقلب، بل سيعتاد على سعر صرف متداول في السوق، وسيعمل بموجبه سواء من جانب مؤسسة مالية مصرفية او صراف او مؤسسة تربوية او اي دافع للضرائب.

■ ما هي اسباب قرار تعديل الدولار المصرفي؟

□ ربما كان الامر بالسياسة، وكانت المحاولة الاخيرة لحاكم مصرف لبنان بالانابة لتعديل سعر الصرف المعتمد من مصرف لبنان على المنصة الالكترونية المعروفة بـ "صيرفة" فقط، لجهة تحديد سعر الصرف الذي سيعتمده لتأمين الدولار المتعلق برواتب موظفي القطاع العام، والمتمثل بالتعميم الاساسي الرقم 161 الذي الغى نهائيا التعميم الاساسي الرقم 157، الذي سمح بموجبه للمودعين بالحصول على الدولار المدعوم من خلال مصارفهم.

■ هل سيؤدي هذا التعديل الى تداعيات سلبية على المواطنين والشركات؟

□ التداعيات السلبية هي فقط عندما يتم التدخل في سوق القطع الذي يحدد سعر صرف للدولار بالعملة الوطنية من دون السعر الذي يمكن ان ينتج من حرية التبادل وقوى العرض والطلب. عند الاتجاه الى اي قرار لتحرير سعر الصرف، هذا يعني ان هذا السعر سيبدأ بالاقتراب من السعر الطبيعي نتيجة التبادل الحر، وسيكون بسعر اعلى من ذلك الذي تحدده الدولة. مع هذا الارتفاع ستزيد كلفة فواتير الرسوم التي يدفعها المواطن في مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة، وتزداد معها قيمة الضريبة على الدخل التي يدفعها المواطن، الا اذا حدد سعر صرف خاص للدولار بموجب قانون او مرسوم. هناك من يسأل هل ستخفض قيمة فواتير الكهرباء والهاتف والانترنت والمياه بموجب السعر الجديد؟ الجواب عند البعض طبعا لا، لأن هذه المؤسسة المملوكة من الدولة تعمل وفق طبيعة المؤسسات الخاصة، وهي تدفع مصاريفها التشغيليه بالدولار "الفريش"، لذلك وجب عليها تقاضي ايراداتها بالدولار "الفريش"، وهذا يختلف عما تتقاضاه الدولة. نحن نتجه الى مساحة اضافية من الضبابية في حال اعتمدت الدولة سعر صرف دون 89.500 ليرة للدولار.

■ هل يتوقع الخبراء تطورات اضافية في سياسة تعديل الدولار في المستقبل القريب؟

□ التطورات المتوقعة تذهب في اتجاهين: الاول يتمثل بتقاذف تهم ومسؤوليات عند مكونات القطاع العام، والثاني يتمثل بالتساؤل عن السلطة صاحبة الاختصاص القادرة على تعديل سعر الصرف الرسمي واقراره بقانون او مرسوم. خطوة مصرف لبنان احرجت السلطة السياسية في اتخاذ القرار. اذ ذكر مصرف لبنان في تعميمه الرقم 167 ان سعر الصرف المعتمد على المنصة الالكترونية هو 89,500 ليرة للدولار، لذلك يجب الاتفاق على مَن سيتخذ القرار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. اذا لم يتخذ هذا القرار عند صدور موازنة عام 2024 في الجريدة الرسمية الرسمية، يمكن المودع سحب وديعته بالدولار على سعر 89.500 ليرة، لان قانون النقد والتسليف يلزم المصرف ان يؤمن السحوبات وليس تأمين تحويل الوديعة بالدولار الى العملة الوطنية. ومنعا لتحويل التعميم الى مشروع فتنة بين المصارف والمودعين، على السلطة صاحبة الاختصاص ان تقر قانون السحوبات منعا لانفلات الامور باتجاه ضغط التضخم وعودة الاضطرابات الى سوق سعر الصرف الاجنبي، وسيجبر بذلك مصرف لبنان حينذاك على ادارة السيولة. اعتقد ان مصرف لبنان والحكومة ومجلس النواب سترغم على تحديد سعر الصرف. هذه هي التطورات التي ستقع، لكن كل تطور سيعطف على واقع معين. فاذا حددت السلطة مثلا سعر الصرف بـ25 الف ليرة للدولار، ستختلف التطورات وستتقلص ايرادات الدولة من قيمة الضرائب والرسوم، وامكان اصرار الشعب على دفع فواتير الكهرباء والمياه والاتصالات على السعر المحدد رسميا، وليس على السعر المحدد من المؤسسات العامة. يجب وضع التطورات ضمن اطار سيناريوهات مختلفة مع انعكاس ذلك على السيولة بالعملة الوطنية، وتداعياتها على الضغوط التضخمية والاضطرابات على سعر الصرف في السوق الموازية.

خبير المخاطر المصرفية الدكتور محمد فحيلي.

> **خطوات مصرف لبنان احرجت السلطة السياسية**

■ ما هي السياسات الاقتصادية الاخرى التي قد تصاحب تعديل الدولار؟

□ لا توجد سياسات اقتصادية كي يكون هناك سياسات اخرى، لكن اليوم يجب ان تتجه السياسات الاقتصادية المتبعة الى ارتياح المالية العامة لايراداتها. بات واجبا على وزارة الاقتصاد اعتماد الخطط الاستراتيجية وليس التصرف على القطعة كما تفعل اليوم، او اعتماد رد الفعل على اي حدث اقتصادي. يجب عليها مراقبة المتغيرات التي يمكن حدوثها على الساحة الاقتصادية. واذا ما رأت ضرورة اعتماد الدولار المدعوم لأي نشاط اقتصادي، فعليها فعل ذلك شرط ان يمول من خزينة الدولة وليس من مصرف لبنان او من اموال المودعين، مثل تمكين البنية التحتية المنتجة اي المطارات والمرافق والمعابر الشرعية. انها سياسات اقتصادية متوقعة، وتوجد قطاعات اخرى اذا ارادت الدولة التصرف بمسؤولية. اتحفظ دائما عن كلمة تعديل الدولار المصرفي، لأن التعديل هو الممر الالزامي الى تحرير سعر الصرف. نحن سنذهب الى اقتصاد حر حتى في ما يخص سوق القطع بالعملة الاجنبية، اي ان كيفية احتساب الايرادات والنفقات واضحة. لكن المستثمر يحتاج الى اكثر من ذلك، اذ يريد الاستقرار الامني والسياسي والقضاء المستقل. لقد كان لحرب غزة مثلا والاضطراب الامني في الجنوب، تأثير سلبي مباشر على زيادة حجم الاستثمارات طبعا مع توقف الانفاق الترفيهي السياحي، كما كانت الكلفة على النازحين من الشريط الحدودي قاسية، اذ انعكست هذه العوامل على شهية المستثمر. كما اوقف مستثمرون كثر في الجنوب والبقاع والمناطق الحدودية استثماراتهم بسبب ما يحدث لعدم ثقتهم بازدهار الداخل اللبناني.

■ هل يمكن استنتاج اي اتجاهات مستقبلية للدولار المصرفي استنادا الى التطورات الحالية؟

□ انها سيناريوهات وليست اتجاهات وعلى السلطات الرسمية التصرف، اذ عند تحديد سعر الصرف اقل من 89,500 ليرة للدولار، يجب على مصرف لبنان التصرف تجاه المصارف التجارية باصدار تعميم اساسي، وتكمن اهمية التعميم الاساسي في انه انعطاف استراتيجي في السياسة النقدية. كان التعميم 167 واضحا لجهة احتساب الموجودات والمطلوبات في المصارف وعلى السعر المعتمد من مصرف لبنان على المنصة الالكترونية. وعندما تعتمد الدولة سعرا اقل ستولد ضبابية في انتاج التقارير والتصاريح المالية، والا سيستثمر ذلك لمصلحة المؤسسة التجارية. هذا الامر غير صحي على المدى الطويل وسيخلق ارباحا تجاه الخدمات التي تقدمها مما يفضي الى تصادم وارباك وضبابية يستغلها المستفيدون، كمثل تحصيل الضريبة على القيمة المضافة من البعض ولا يصرحون عنها، وهي تترجم ايرادات اضافية لهم ولا تدخل في دفاترهم المحاسبية.

■ كيف تقرأ التعميم 166، وهل يصب في مصلحة المودعين او انه وضع لتثبيت الحضور؟

□ ان اي تعميم يهدف الى تأمين سحوبات من حسابات ارصدة مصرفية يخدم الاقتصاد، لأنه يدفع في اتجاه تفريغ ارصدة الحسابات من الاموال. لذلك وجب وضع ضوابط مؤلمة على ◄

إقتصاد

◄ السيولة المتوافرة لدى المصارف والى الاستبعاد المالي، عوضا عن العمل في اتجاه الشمول المالي. هناك من عانوا من جراء تصفير حساباتهم ولا يملكون القدرة على فتح حسابات مصرفية جديدة. ان التعاميم 166 و151 و158 تجفف ارصدة الحسابات المصرفية من الاموال، وهو امر سلبي، لأن المكان الطبيعي للسيول الفائضة عند الافراد والمؤسسات هي الحسابات المصرفية. ان فقدان الثقة هو الذي دفع الى اللجوء للاوراق النقدية وتخزين السيولة في المنازل. ليس من واجب السلطة صاحبة الاختصاص التشجيع على هذا الامر، بل من الافضل مثلا اعطاء المودع 400 دولار او ما يحتاج اليه من اموال ليتصرف، والعمل على اعادة ترميم الثقة بين المصرف والمودع، ودفع المصارف الى اعادة فتح حسابات للمودعين، واعطاء المؤسسات اغراءات لاعادة توطين رواتب موظفيهم، ودفع الاقتصاد للعودة الى اعتماد وسائل الدفع المتاحة من خلال القطاع المصرفي، من شيكات وبطاقات دفع وائتمان. الخطأ الاول في التعميم 166 والخطأ الثاني في التعميمين 166 و158 هو تصنيف المودعين، الذي شكل اجحافا كبيرا في حقهم. يعتمد التعميم 158 تواريخ اعتباطية، اذ ما هي اهمية تاريخ 2019/10/31 علما ان الثورة بدأت في 2019/10/17؟ ولماذا ذهبت الى تاريخ 31 هل لأن المصارف اقفلت بين 17 و31 من الشهر؟ علما انها اقفلت في وجه المودع فقط وليس في شكل عام، اذ استمر العمل داخلها وامنت خدمات مصرفية بطريقة استنسابية وزبائنية. مَن يحاسب المصارف على الاسبوعين الضائعين من حياة المودع، فضلا عن استعمال تعابير تخرج عن اللياقات في حق المودعين. في التعميم 166 مثلا نشاطات معينة تستثني المودع الذي استفاد من قروض بالعملة الاجنبية بسعر 1500 ليرة للدولار، او من دولار مدعوم من منصة صيرفة او من التعميم 158. واستعمال تعبير مركزية الحسابات لمنع المودع من الاستفادة من حسابات يملكها في اكثر من مصرف، علما ان اموال المودعين محجوزة منذ اكثر من اربع سنوات. فهل يعني ذلك انه ارتكب جريمة اذا استفاد من مصرفين وهو صاحب الحق الاقتصادي لامواله؟ ان الحسنة الوحيدة للتعميم 166 هي انتهاء العمل به في اواخر حزيران 2024.

> **المصارف اخطأت وقررت تحميل الدولة النتيجة**

■ لماذا وضع شرط رفع السرية المصرفية عن المودع المستفيد؟

□ وضع هذا الشرط بسبب مركزية الحسابات التي انشأها مصرف لبنان لمنع المودع من الاستفادة من التعميمين 158 و166 في مصرفين، لا خطر منه لكن هناك سوء نية.

■ ما هي خلفية منع المودع من الاستفادة من حساباته في اكثر من مصرف؟

□ قرار مصرف لبنان بالحد من استفادة المودع من اكثر من مصرف هو مفرط. في الواقع، توجد مصارف قادرة على تلبية حاجة المودع مهما كانت، لكنها تمتنع عن ذلك، لأن المصارف اخطأت وقررت تحميل الدولة نتيجة اخطائها. وفي هذه الحالة، يدفع المواطن اللبناني الثمن وليس المودع. هناك مواطنون لا يملكون ودائع، لكن لديهم رواتب وعائدات واستقرارا ماليا. اذ كان المواطن يعتمد منذ سنوات طويلة جدا على القروض لشراء المسكن والسيارة وغيرها، ولكن بسبب اخطاء الطبقة السياسية والسلطة النقدية وبعض مكونات القطاع الخاص، وصلنا الى مرحلة خسارة التنعم بالشمول المالي، واصبح الهم يحيط بنا ولهذا الامر سلبيات كثيرة على حياتنا وليس على الاقتصاد بشكل عام.

50 YEARS
BANKERS

BANKERS ASSURANCE SAL
A member of the Nasco Insurance Group

Riad El-Solh Square, Asseily bldg,
Beirut, Lebanon
T +961 1 962 700

www.bankers-assurance.com